مستقبل الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة ومواجهة السياسات الإسرائيلية

حزيران 2025

unrwa
الاونروا

تأسس مركز الأبحاث الفلسطيني في عام 1965 بمدينة بيروت، ليكون أول منصة فلسطينية رسمية مكرسة لاستدامة الذاكرة الفلسطينية وتوثيق سيرتها، فضلاً عن إنتاج الدراسات التي تسهم في تشكيل السياسات، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني على المستويين الوطني والدولي

جاءت نشأة المركز في سياق التحولات الكبرى التي أدت إلى الشتات، وتعرض القضية الفلسطينية لمحاولات طمس الهوية، خاصة بعد نكبة 1948، مما أوجب بناء صرح علمي مستقل يرد الاعتبار للحقيقة التاريخية ويقود الجهود البحثية لتحقيق المصلحة الوطنية.

يضطلع المركز بتقديم أبحاث علمية متماسكة، تستند إلى أدوات منهجية دقيقة، تسهم في تمكين صناع السياسات، والإعلاميين، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الحقوقية من بناء رؤى متكاملة، تستشرف المستقبل، وتضع التوصيات العملية

وتقوم رسالته على إرساء أدوات تحليلية واستشرافية متطورة، تعتمد على فهم معمق للتحديات، وتقديم رؤى بديلة قائمة على البيانات الدقيقة، والرصد المستمر للتحولات المحلية والإقليمية والدولية

مركز الأبحاث الفلسطيني

القدس- فلسطين

تلفاكس :9702966228+

E-MAIL: INFO@PRC.PS

HTTP://WWW.PRC.PS

PALESTINE RESEARCH CENTER

AL QUDS - PALESTINE

TELFAX: +9702966228

E-MAIL: INFO@PRC.PS

HTTP://WWW.PRC.PS

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

2025

سجود عوايص[1]*

بعد بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بوقت قصير، سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة فتح أجندتها القديمة الهادفة لتفكيك وتصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا». فأطلقت بحق الأونروا لائحة اتهام رسمي بأن 12 موظفاً من موظفيها قد شاركوا في عملية «طوفان الأقصى» صباح السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وهو ما دفع، خلال أيامٍ قليلة!، أكثر من 20 دولة ممّولة إلى إعلان تعليق مساهمتها في دعم الوكالة.

وفي محاولةٍ منها للتخفيف من أضرار التهمة التي حاولت إسرائيل إلصاقها بها والتي طالت آثارها 6 ملايين إنسان اعتادوا الاستفادة من خدماتها، منهم 1,7 مليون في قطاع غزة فقط، أقدمت إدارة الأونروا على فصل 9 من موظفيها، وفتح تحقيق في الأمر، وذلك على الرغم من أن سياستها الداخلية لا تسمح بذلك. فنظامها الأساسي والإداري[2] لا يتيح لا للأمين العام ولا للمفوض السامي ولا لموظفي الأمم المتحدة فصل الموظفين مهما كان الضرر جسيماً، إلا بعد إجراء تحقيق وإشعار بالادعاءات المثبتة وإتاحة الفرصة للرد.

لكن ذلك لم يحُل دون مواصلة قطع التمويل وتوليد أزمة مالية حادة، دفعت بالمفوض العام إلى مطالبة الدول بإعادة النظر في قرار قطع التمويل، لا سيما أن الأونروا تعتمد على آلية تمويل طوعي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن هنا تتذبذب ميزانيتها السنوية نتيجة لذلك، بينما تحتاج في الحد الأدنى إلى 1,17 مليار دولار سنوياً.

وكانت قد عانت من عجزٍ مالي كبير قبل الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، وصل إلى 75 مليون دولار[3] بينما تغيرت الاتجاهات التمويلية للدول لتعتمد تمويل المشاريع المؤقتة بدلاً من البرامج الدائمة، وتشترط إجراء تغييرات في خدماتها وحتى في مقرراتها التعليمية، وبالذات تلك التي وجدت الدول الأوروبية أنها معادية للسلام لأنها تتبنى مفهوم العودة إلى كامل فلسطين وتؤكد عليه.

ومهما يكن من أمر، فإن استهداف الاحتلال للأونروا في الحرب الحالية ليس بالشيء الجديد، بل هو تكرار لما سبق ظهوره بشكل جلي على السطح في حربي 2014 و2021، ولكن المثير هذه المرة أنها لجأت إلى استخدام إستراتيجية «الأمننة»[4] وذلك من خلال قيامها باتهام الأونروا بأنها تقوم بأعمال عسكرية ضد إسرائيل عبر موظفيها بما يؤثر على الأمن القومي الاسرائيلي، وأن منشآتها تستخدم كقواعد عسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية.

من جانبٍ آخر، فإن أزمة التمويل أمام الأونروا لم تطل بعد أن ثبت عدم صحة الرواية الإسرائيلية إثر تأكيد بعض الموظفين الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال عشية الإفراج عنهم بأنهم تعرضوا للتعذيب، ليصرحوا كذباً أن موظفين شاركوا في هجمات 7 تشرين الأول/ أكتوبر، كي يتم تلفيق التهمة.

وما يبعث على العجب أن تقرير التحقيق[5] في المزاعم الإسرائيلية أظهر أن الأونروا كانت تشارك «إسرائيل» بجميع قوائم موظفيها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أن المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، كان يجتمع مرة

---

١ * أكاديمية فلسطينية وباحثة متفرغة/ جامعة USIM في ماليزيا.

٢ Shehabi, O. Y. (2024, February 9). UNRWA as sui generis: UNRWA's Palestinian staff as sui generis international civil servants. Verfassungsblog. Retrieved from, https://2u.pw/lzjqjMDc

٣ UNRWA. (2024). How we are funded. Retrieved October 17, 2024, from https://2u.pw/bLEglZC

٤ حمدان، آيات. «الحرب على الأونروا ومحاولات إنهاء قضية اللاجئين." مجلة الدراسات الفلسطينية، ورقة سياسات، 2024. https://2h.ae/dcvJ

٥ Relief Web. (2024, May). UNRWA: Claims versus facts. Relief Web. Retrieved from, https://2u.pw/j4VX2Cyjj

كل شهر تقريباً بالدبلوماسي الإسرائيلي أمير ويسبرود، نائب المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية المسؤول عن العلاقات مع وكالات الأمم المتحدة، وهو ما يؤكد خلل الرواية الإسرائيلية وعدم موثوقيتها.

في الوقت نفسه، ساهم تصاعد العمليات العسكرية للاحتلال في قطاع غزة لترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، وهو تعبير أصبح يستخدمه القاصي قبل الداني، في إعادة الصحوة إلى تلك الدول التي ثملت من الدعاية الإسرائيلية ضد الأونروا، وذلك لإعادة تمويلها للوكالة بشكلٍ متتابع، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت قراراً بوقف التمويل حتى آذار/ مارس 2025، ومع انتخاب ترامب يُتوقع ألا يستأنف التمويل حتى أجلٍ غير مسمى.

الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتفكيك الأونروا

على الرغم من عودة التمويل الجزئي من قبل الدول الغربية للأونروا، إلا أن السعي الإسرائيلي الحثيث «للخلاص منها» لم يتوقف قط، بل تنوعت أشكاله خلال الحرب، ما بين النمط العسكري والسياسي والدولي، وكان لكل نمطٍ آثاره الواضحة على النحو التالي:

الإجراءات العسكرية الإسرائيلية: منذ اللحظات الأولى للحرب، وبالتزامن مع تبليغ الموظفين الدوليين في قطاع غزة بضرورة المغادرة أو تحميلهم مسؤولية سلامتهم الشخصية، لم يعد خافياً أن الآلة الحربية الإسرائيلية تستهدف «كل شيء» بلا استثناء. فخلال الأشهر الأولى من الحرب فقط تم رصد 170 غارة جوية على منشآت الأونروا، من مدارس وعيادات ومراكز تدريب ومخازن غذاء ودواء[٦].

وهو ما تسبب في مقتل أكثر من 700 مواطن، وإصابة 1,379 خلال تواجدهم في المنشآت الأممية. ومع مرور عامٍ على الحرب كان الاحتلال قد قتل 226 موظفاً في الأونروا، في 350 هجوماً على مرافقها، وتهجير 70٪ من الموظفين المحليين هناك والبالغ عددهم 13 ألف موظف، وذلك في إطار عمليات التهجير الداخلية، إضافةً إلى قصف 180 مدرسة ومنشأة تابعة لها، ما تسبب بتدميرها بالكامل، في حين أصيبت 155 منشأة بأضرار جزئية[٧]. أما في الضفة الغربية فقد هاجم إسرائيليون مكاتب الأونروا الميدانية في مدينة القدس، وأحرقوها، ما أجبر الوكالة على إغلاقها مؤقتاً، وهو ما اعتبر مقدمة للإجراءات السياسية الإسرائيلية[٨].

الإجراءات السياسية الإسرائيلية: انطلقت الإجراءات السياسية في مرحلة لاحقة للإجراءات العسكرية وتحديداً كرد فعلٍ على مشاركة الأونروا في رفع تقارير عن الوضع الإنساني في قطاع غزة للمحكمة الجنائية الدولية في 26 كانون الثاني/ يناير 2024 ما تسبب بأزمة دولية للاحتلال، الذي عمد إلى رد فعلٍ انتقامي من خلال اتهام الأونروا بالإرهاب.

فقد اتهم المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية إيلون ليفي الأونروا «بتوظيف إرهابيين على نطاق واسع»، حيث، كما أسلفنا، قدمت الحكومة الإسرائيلية قائمة بأسماء 12 موظفاً في الأونروا، تتهمهم إسرائيل بالانتماء إلى حركة حماس، وذلك من أصل 13 ألف موظف في قطاع غزة! إبرة في كومة قش!

ولكن، سرعان ما تحولت الحبة إلى قبة؛ فقد تم تضخيم الاتهامات حيث عاد المتحدث فأشار إلى أن 10٪ من موظفي الأونروا هم أصلاً أعضاء في حركة حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة، بينما 55٪ منهم على

٦ الغول، داوود. «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين: هدف مرحلي في مرحلة النهائيات." مجلة مقدسية، العدد 24 (خريف 2024): 56-69.

٧ Anadolu Agency. (2024, October 14). Israel to confiscate UNRWA headquarters in East Jerusalem for settlement units. Anadolu Agency. https://2u.pw/LWDVVQP1

٨ The National News. (2024, October 14). "We'll enter with helicopters: Israeli official threatens Jerusalem UNRWA offices after seizure order." The National News. https://2u.pw/3y5ljgWv

صلة قربى بها!

كما اشتملت الإجراءات على منع الأونروا من توزيع المساعدات الإنسانية في القطاع، وتوقيف التعاون معها بشكلٍ تام، علاوة على عدم دعوتها إلى اللقاءات المنتظمة التي تضم الاحتلال مع المنظمات الإنسانية. وقد حظيت هذه الإجراءات بإجماع إسرائيلي تام، حيث دعا وزير الخارجية الإسرائيلي [حالياً وزير الدفاع] يسرائيل كاتس المفوض العام للوكالة فيليب لازاريني إلى «الاستقالة» قائلاً في تغريدة على منصة X: «لازاريني.. استقل»[٩].

وفي مطلع العام 2024، قدم المشرعون الإسرائيليون مشروع قانون لإغلاق مكاتب الأونروا ومنعها من مزاولة أعمالها، حيث أقرّ الكنيست في نهاية أيار/ مايو "بقراءة أولية» مشروع قانون يصنف (الأونروا) «منظمة إرهابية»، وتم تمرير مشروع القانون بأغلبية 42 صوتاً مقابل 6، كما تم التصويت عليه بالإجماع في لجنة الخارجية والأمن، وفي الـ 28 من تشرين الأول/ أكتوبر تم إقراره بالأغلبية.

وسيؤدي القرار إلى قطع العلاقة بين إسرائيل والأونروا التي بدأت في إطار اتفاقية تعود إلى العام 1967، وإغلاق مكاتبها ومصادرة أصولها وتحويل أموالها إلى صندوق تعويض المتضررين من عمليات المقاومة الفلسطينية، وإلغاء الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها موظفو الأونروا. كما سيحظر على ممثلي الحكومة التعامل معها أو منح تراخيص عمل أو تأشيرات دخول لموظفيها[١٠].

يترافق ذلك مع إصدار سلطة أراضي إسرائيل قراراً بمصادرة الأرض المقام عليها مقر الأونروا في حي الشيخ جراح بمدينة القدس، وهو المقر الرئيسي للوكالة في فلسطين، تمهيداً لتحويل الموقع إلى بؤرة استيطانية تضم 1440 وحدة سكنية.

وفي 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، وبالتزامن مع الإعلان عن مصادرة الأرض التي يقع عليها مقر الأونروا في القدس، صادقت لجنة الشؤون والخارجية والأمن في الكنيست على مشروع قانون يقضي بإلغاء الاتفاق العائد إلى العام 1967 بين الأونروا والحكومة الإسرائيلية حول نشاط الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة[١١].

الإجراءات الإسرائيلية على الصعيد الدولي: واصلت دولة الاحتلال شيطنة الأونروا خصوصاً بين دول الاتحاد الأوروبي، ما تسبب بقطع تمويل 18 دولة، من بينها ألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا وسويسرا وكندا وإيطاليا وفرنسا وفنلندا وإيطاليا، علاوة على الولايات المتحدة وأستراليا. وقد بلغ إجمالي مساهمة هذه البلدان في ميزانية الأونروا للعام 2022 ما يقارب 730 مليون دولار، من أصل 1,3 مليار دولار هي الميزانية السنوية للأونروا[١٢].

ثم استأنفت جميع الدول تمويلها الطوعي باستثناء الولايات المتحدة، التي تعد المانح الأكبر للوكالة بإجمالي مساعدات بلغت منذ عام 1950 أكثر من 7,3 مليار دولار، فيما تم إطلاق حملة إسرائيلية موجهة للدول الغربية تعتمد مبدأ إنهاء وجود الأونروا في مقابل توزيع مسؤولياتها على منظمات أخرى، بينما تتم خصخصة توزيع المساعدات عبر شركات غربية مرتبطة بالجيش والاستخبارات الأمريكية، ولديها علاقات مع مقاولين فلسطينيين

٩ Degani, A. Y., & Dembin, I. (2024). Don't cry for UNRWA. It helped sustain decades of Israel's occupation. Haaretz.com.

١٠ Rovner, D., Pelaez, L., Smith, D., & Neuer, H. (2024). UNRWA's Terrorgram: How a Telegram group of 3,000 UNRWA teachers in Gaza celebrated the October 7th Hamas massacre. UN Watch. Retrieved from https://unwatch.org/unrwa-terrorgram

١١ Goldberg, R., & Glick, B. (2024). TurnKey Alternatives to Replace UNRWA Immediately. Foundation for Defense of Democracies.

١٢ Nwaforg, I. M. (2024). The UNRWA and IDF in Israel-Hamas war: A study in the failure of intergovernmental relations. Ebonyi State University.

«يتمتعون» بثقة جيش الاحتلال[١٣].

أثر الإجراءات الإسرائيلية على عمل الأونروا

كنتيجة للإجراءات السابقة، فإن تداعيات حقيقية تركت آثاراً عميقة على عمل الأونروا في الميادين الخمسة التي تنشط فيها، لكن الأثر الأكبر، بالطبع، يكاد ينحصر في قطاع غزة الذي تحول إلى معسكر اعتقال منذ 2007 ويتعرض مواطنوه منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر لما عجزت المصطلحات المستخدمة حتى الآن عن التعبير عنه. فعوضاً عن التقتيل والتدمير، هناك أكثر من مليوني إنسان يتم التلاعب بهم كما يتم تحريك رقاص الساعة، ولكن ليس فقط ذات اليمين وذات اليسار ومن غير دقة في المواعيد. أما الضفة الغربية فتئنُ تحت وطأة تأزم اقتصادي وانهيار سياسي وحراك استيطاني وكلها متسارعة.

وفي ضوء كل ذلك، يمكن تتبع الآثار وفق الجوانب التالية:

الأثر الإنساني أو بالأحرى اللاإنساني للإجراءات الإسرائيلية كنتيجة لقطع 18 دولة تمويلها للأونروا وأزمة التمويل المتفاقمة، تدفع الوكالة رواتب 30 ألفاً من موظفيها في الميادين الخمسة العاملة فيها بصعوبة بالغة، و13 ألف موظف في قطاع غزة يعانون من غياب مقومات الحياة الأساسية. كما تسببت عمليات التهجير والتدمير في تشتيت قدرة الأونروا على تقديم خدماتها، حيث نقلت مركز عملياتها وموظفيها الدوليين إلى جنوب قطاع غزة وفتحت 102 من مرافقها وأكثر من 29 مدرسة لاستقبال ما يقرب من 27 ألف نازح موفرةً لهم خدمة الإيواء، إضافة لخدمات الإغاثة الأخرى[١٤].

كما تسببت القرارات الحكومية الإسرائيلية بتراجع خدماتها في منطقة الضفة الغربية، علماً بأن المقر الرئيسي للأونروا كان قد انتقل في أعقاب اتفاقيات أوسلو من فينا إلى الأراضي الفلسطينية (القدس - حي الشيخ جراح، وغزة- حي الرمال). إلا أن إغلاق مكاتبها في الضفة وقصف مكاتبها في غزة، تسبب بنقل مركز ثقلها إلى العاصمة الأردنية عمان.

وقد تسببت الحرب في ازدياد الضغط الإنساني على الأونروا؛ فقبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر كان ٪81,8 من الأفراد في غزة يعيشون تحت خط الفقر، منهم ٪71 من اللاجئين المسجلين، فيما يعاني ٪64 من انعدام الأمن الغذائي، كما أن نصيب الناتج المحلي الإجمالي في القطاع تدهور إلى أقل من ثلاث إلى أربع مرات منه في البلاد المجاورة[١٥].

وهو ما نتج عنه تحويل ميزانية الأونروا من برامجها الأساسية، وإعادة توجيهها إلى عملية إعادة إعمار مرافقها، ودفع مخصصات مالية للاجئين الفلسطينيين المتضررين جرّاء الحرب، وذلك على حساب البرامج الرئيسية التي كانت تُنفذها لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين ورفع مستواهم المعيشي وتأهيلهم.

لا تقتصر الآثار على إنهاك قدرة الأونروا على العمل وتأمين حاجة موظفيها وسداد مستحقاتهم، بل تتجاوزها لاعتبارها مهدِدَة لوجود الوكالة نفسها، إذ على الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة المخولة بإنهاء التفويض الممنوح للأونروا وحلها، إلا أن الاستهداف الإسرائيلي المتواصل والمرتبط بشكل أساسي

١٣ Oruc, H. (2024). Israel's efforts to discredit UNRWA. Straturka.

١٤ Raucea, C. (2024, August). Fifty shades of non-refoulement: The CJEU's distorting reading of Article 1D Refugee Convention for refugees of Palestinian origin. ADiM Blog, Case Law Commentary. Retrieved from, https://2u.pw/b9SvH7X0

١٥ رجب، ياسمين. «ارتدادات مكلفة: ما هي تداعيات وقف الأونروا على الفلسطينيين؟». المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط. 23 فبراير 2024. https://ncmes.org/3381/

بخدماتها وتمويلها الذي ما زال طوعياً وغير مرتبط بمنظومة الأمم المتحدة، قد يتيح إمكانية تجفيف تمويلها وإضعافها كما جرى مع لجنة التوفيق الدولية سابقاً، تلك اللجنة التي دخلت مرحلةً من الخمول أو حتى الترهل الدبلوماسي والتقني منذ ما يزيد على الستين عاماً، نتيجة عدم قدرتها على تنفيذ أيٍ من مهامها، إذ اقتصرت مهامها بعد 1965 على قيامها برقمنة سجلات أملاك اللاجئين في أواخر التسعينيات لتسهيل المفاوضات المتعلقة بقضية اللاجئين خلال عملية السلام في الشرق الأوسط[١٦].

وينسحب ذلك على منع الأونروا من رصد الانتهاكات الإسرائيلية بوصفها الشاهد الميداني الأهم على الجرائم الإسرائيلية، كما أن الاتهامات تستهدف إضعاف موثوقية تقاريرها من جانب منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، وهي التي استندت إلى تقارير الأونروا كأحد أهم المصادر في اتهام دولة الاحتلال بممارسة جريمة الحرب والإبادة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

كما يرتبط ذلك بانتهاكٍ قانوني يمارسه الاحتلال بحق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 في الضفة والقطاع فيما يتعلق بالتعامل مع المنظمات والوكالات الأممية، حيث كانت محكمة العدل الدولية[١٧] قد أقرت اعتبار الوجود الإسرائيلي في مناطق 1967 احتلالاً وطالبت بإنهائه فوراً وتفكيك المستوطنات وتعويض المتضررين منه.

على الصعيد نفسه، تستمر هذه الإجراءات في انتهاك القانون الدولي، خاصة ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية منه التي تلزم المجتمع الدولي وأعضاءه بتقديم كل ما في وسعهم من عون إلى «الأمم المتحدة» في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، إضافة لانتهاكات أخرى للقرارات الأممية بدءاً من القرار 302 وحتى القرار 194، مروراً بقرار الجمعية العامة رقم (49/59)، الخاص بحماية موظفي الأمم المتحدة وضمان سلامتهم.

مستقبل الأونروا: المخاوف والإستراتيجيات

في ضوء ما سبق، يمكن النظر للإجراءات الإسرائيلية المرتبطة بالأونروا باعتبارها جزءاً من محاولة قد تكون الأخيرة لإنهاء كل ما يملكه الفلسطينيون من نقاط قوة تدعم حلمهم بالحرية وتقرير المصير، وهو ما ينسجم مع تدحرج الإجراءات الإسرائيلية المتخذة على الصعيد الدولي، في الفترة ما بين 2018 حتى منتصف 2023، نحو إجراءات سياسية وعسكرية في ضوء الحرب الحالية خلال الفترة 2023 و2024.

ومن ذلك نستنتج أن المساعي الإسرائيلية المتواصلة لتفكيك الأونروا عبر الوسائل الدبلوماسية والضغوط الدولية فشلت في تحفيز دول العالم على رفض تجديد ولاية الأونروا واستمرار أعمالها، والذي تم التأكيد عليه من خلال تجديد ولايتها الأخيرة حتى عام 2026، حيث ترتبط بهذا الفشل طبيعة وكالة الأونروا والقرار الأممي المنبثق عنها والمتعلق بالجمعية العامة، إذ من الصعب على الحكومات الغربية الداعمة للاحتلال استخدام نوعٍ من الفيتو للخلاص من الأونروا.

وعلى الرغم من أن الأسابيع والأشهر الأولى من الحرب الحالية كشفت الانحياز الغربي المفضوح للاحتلال الإسرائيلي وروايته، وتمثل ذلك بمسارعة 18 دولة إلى وقف المنح والأموال المقدمة للأونروا دون التحقق من زيف ادعاءات الاحتلال، إلا أن استمرار صمود الفلسطينيين في مواجهة وحشية المحتل وسرديته الكاذبة أعادت فتح خطوط التمويل، وزادت من الالتفاف الدولي حول القضية الفلسطينية والعزلة الإسرائيلية في الأمم المتحدة.

١٦ «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين.» العربي الجديد. تاريخ الوصول 4 ديسمبر 2024. https://2h.ae/XTYh

١٧ عبد الحميد، مهند. «وقف دعم الأونروا وشبهة المشاركة في حرب الإبادة.» مدونة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 12 فبراير 2024. https://pw.2u//:https9jUt8x30/

وهو ما تؤكده موافقة الأغلبية على قرار وقف إطلاق النار في مجلس الأمن رقم 2728 مقابل امتناع الولايات المتحدة فقط.

ومع ذلك، لا تزال المخاوف قائمة، ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- تتحول الدبلوماسية الإسرائيلية من خطاب يدعو إلى تقليص التمويل إلى خطاب يدعو إلى قطعه بالكامل، ويتم استخدامها أمريكياً بذريعة محاربة الفساد أو الطبيعة الخاصة لولاية الأونروا والمرتبطة حصراً بالفلسطينيين، كحجة لإنهاء الوكالة.

- استخدام الإجراءات الإسرائيلية السياسية والعسكرية المعدة لتفكيك الأونروا، كورقة ضغط على الفلسطينيين في المفاوضات بغية إجبارهم على تقديم تنازلات مرتبطة بحق العودة، خاصة أن حركة حماس ما فتئت تكرر مطالبتها بوقف الهجمة الإسرائيلية الشرسة على الأونروا، ومنحها حرية العمل وتقديم الخدمات في قطاع غزة من دون استهداف أو تشويه.

- ستترك الإجراءات الإسرائيلية أثرها على طبيعة ولاية الأونروا في ضوء تغير وتعقد ظروف التمويل وازدياد توجه الدول الأوروبية والغربية بشكل عام لوضع اشتراطات على التمويل، وهو ما قد يتسبب بتراجع في مستوى الخدمات العام، وتسييسها لصالح الرؤية الغربية القائمة على إدارة الصراع بدلاً من حله، وذلك من خلال وقف تطور اللاجئين الفلسطينيين والتحكم في مستواهم المعيشي أو الأكاديمي بما يبقيهم دائماً أسرى أولويات الاحتياجات الأساسية من طعام ومسكن وملبس ودواء، الأمر الذي يعني دفعهم بعيداً عن التفكير في حقهم في تقرير المصير.

تؤكد هذه المخاوف الاستجابة السابقة للأونروا للاشتراطات المتعلقة بالخدمات التعليمية والإغاثية من قبل الولايات المتحدة والسويد وكندا من خلال «تكييف» مناهجها التعليمية بما لا يرتبط بمظاهر معاداة السامية، مثل حذف الأشعار الوطنية الفلسطينية، ومنع إحياء ذكرى قادة المقاومة والرموز الوطنية، مثل الشهيد ياسر عرفات وغيره، والترويج لفكرة التوطين أو الوطن البديل[18]. فخلال السنوات الأخيرة، لاحقت الأونروا موظفين وفصلت آخرين من العمل فقط نتيجة تعليق خارطة فلسطين من النهر إلى البحر على واجهة إحدى المدارس.

كما طرحت جهات أمريكية أهمية تطبيق شروط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID على خدمات الأونروا، حيث تلتزم بعدم تقديم خدمات لأي مؤسسات أو مشاريع أو أفراد ثبت ارتباطهم بأنشطة أو كيانات «إرهابية» وفق التصنيف الأمريكي.

- تمتد هذه المخاوف إلى مدى التنازلات التي قد تُقدمها الأونروا للاحتلال الإسرائيلي للإبقاء عليها، ويدرك الفلسطينيون جيداً أن المواقع العليا في الأونروا يقودها موظفون دوليون، معظمهم أمريكيون وأوروبيون، يحتكرون السياسات وصنع القرارات، ويحصلون على رواتبهم من الأمم المتحدة دون أن يتأثروا برغبات المانحين وموجات قطع التمويل، ويتم اختيارهم بتوافقٍ أمريكي- أوروبي- إسرائيلي، ولطالما أثبتوا ولاءهم للاحتلال وأجهزته الأمنية من خلال تزويده بتحديثات عن موظفي الأونروا وأوضاعهم، كما تطوعت هذه المواقع العليا سابقاً للإبلاغ عن أنشطة سرية فلسطينية للأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وحتى للمستويات الأمنية الأمريكية والأوروبية[19].

---

١٨ «الأونروا تشطب حقوق اللاجئين وتحول خارطة فلسطين إلى ‹فستان›،» الرسالة، 23 مارس 2017. https://bit.ly/2wEd6iR

١٩ الأمم المتحدة، «تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 1 تموز/ يوليو

ووفقاً للطرح الإسرائيلي، فقد يشمل التنازل تجاوز تعريف القرار 194 للاجئ الفلسطيني وذريته ونسله وحصره باللاجئ الفلسطيني عام 1948 وحده. ومما لا شك فيه أن موقف المجتمع الغربي من الحرب الحالية يهيئ إمكانية طرح مثل هذا التعديل على المستوى الأممي في الأمم المتحدة والجمعية العامة، أو على المستوى الإجرائي- العملياتي لسياسات الأونروا، بحجة مواءمة الميزانية.

- من المخاوف أيضاً هُناك الموقف العربي -إذا ما استثنينا الأردن ولبنان- الذي لا يرى حرجاً في تصفية قضية اللاجئين وإنهاء الأونروا، ويُستدل على ذلك من خلال انخفاض المساهمة العربية في تمويل الأونروا، وارتباط هذا التمويل بمشاريع مؤقتة وليس ببرامج دائمة، ومواقفه السابقة، إذ تعود صفقة القرن لتلوح في الأفق والتي لم تجد حرجاً في تقديم الدعم المالي للأردن ولبنان مقابل إنهاء الأونروا، حيث تتعزز هذه المخاوف مع فوز المرشح الرئاسي دونالد ترامب الذي حمل ويحمل فكرة تصفية القضية الفلسطينية في جعبته.

يدعم هذا الرأي طرح تحالف فاندنبرغ والمعهد اليهودي للأمن القومي في أمريكا فكرة تأسيس صندوق تحت مسمى «الصندوق الدولي لإعادة إعمار غزة» ممول من السعودية والإمارات والبحرين والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين[٢٠]، يتم من خلاله تقديم المساعدات والخدمات والتدريب المنسق بحيث لا يستفيد منه من له شبهة أو ارتباط «بالإرهاب»، ما يؤسس لطبقة فلسطينية على علاقة وثيقة بالاحتلال ومقبولة أمنياً له ومنفصلة عن الأونروا.

- أما آخر المخاوف، فهو الطرد النهائي للأونروا من المناطق الفلسطينية الذي يكاد يبدو قريباً في ظل الإقرار النهائي لمشروع القانون الإسرائيلي باعتبارها منظمة إرهابية، وهو ما من شأنه أن يضعف الأونروا بدرجةٍ كبيرة نتيجة خروجها من ميدانين رئيسيين (الضفة وغزة)، ويتسبب في توجيه المانحين والممولين لخفض الدعم، لأن نمط مهامها حينها سيتشابه مع مهام وكالات أممية أخرى تدعم اللاجئين خارج أراضيهم، على العكس من الأونروا التي تمثل شريحة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع الجزء الأكبر من مستفيديها، وحينها، وحتى لو أبقت الجمعية العامة على تفويض الأونروا، فإنها ستكون مجرد قشرة خارجية دونما قدرة على التأثير بشكل عميق وحقيقي في الضفة وغزة.

سيناريوهات مستقبلية

في ضوء هذه المخاوف، تبدو الأونروا حالياً أمام عدة سيناريوهات مستقبلية لا تشبه بأي حالٍ من الأحوال وضعها قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تتراوح بين طردها من الأراضي الفلسطينية المحتلة [الضفة الغربية والقطاع]، وهو ما سيحول العبء المعيشي والخدماتي لملايين الفلسطينيين هُناك إلى مسؤولية الاحتلال، بصفته القوة المحتلة المسؤولة عن تسيير شؤون السكان تحت الاحتلال، أو مسؤوليات وكالات إنسانية أخرى، على الرغم من أن الاحتلال بحكومته وأذرعه لا يُبدي أي توجه لتحمل هذه المسؤولية أو الاضطلاع بها، ولا يتعلق ذلك باللاجئين فقط، بل بعموم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وعلى الرغم من قتامة هذا السيناريو، إلا أن الاحتلال يحاول تنفيذه من خلال تحويل المسؤولية، بعد سلبها من الأونروا، إلى وكالات أممية أخرى وإلزامها بها، مثل البرنامج العالمي للغذاء، أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR[٢١]، وهو، إن نجح في ذلك، فسيكون صاحب

2003 - 30 حزيران/ يونيو 2004.»

٢٠ شعبان، عمر. «إعادة إعمار غزة: اعتبارات من أجل مستقبل ملائم للعيش.» الشبكة، 19 مايو 2024. https://2u.pw/CNa2cla4

٢١ حباس، وليد. «إسرائيل تسعى إلى إيقاف عمل وكالة الأونروا في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب.» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، فبراير 2024.

اليد العليا مستخدماً الغذاء والخدمات الأخرى المقدمة سلاحاً بيده.

أو قد يقوم بنقلها إلى مؤسسات خيرية أجنبية، أو مجالس محلية فلسطينية مدعومة بأموال خليجية. وفي ظل حرب ضد البشر والحجر مستمرة منذ أكثر من عام، لا يبدو أن هناك ما يمكن أن يقف في وجه الاحتلال بغية وضع حد لأطماعه، فهو لا يأبه لا بضغط دولي ولا بقرارات دولية.

أما السيناريو الآخر، فهو إجبار الأونروا على تغيير برامجها وسياساتها وتعريفاتها للإبقاء عليها، إذ إن وجودها يعفي الاحتلال من المسؤولية، ناهيك عن تسويق ذلك أمام المجتمع الدولي كمكرمة منه، لكنه سيظل رقيباً حسيباً على خدماتها ومناهجها التعليمية ومنشآتها، وقد يشترط حينها إعادة «تعريف» مفهوم لاجئ كشرط للموافقة على استمرار عملياتها في المناطق الفلسطينية.

ومن ضمن ما يمكن استقراؤه في مستقبل الأونروا، تحويل تمويلها الدولي إلى شرط أمام الفلسطينيين للرضوخ لمطالب الاحتلال بإنهاء صيغة حل الدولتين (وربما الرضوخ لضم الضفة الغربية)، وتجريد اللاجئين من حقوقهم في العودة والتعويض، وهو ما صرحت به عضو سابق عن حزب العمل الإسرائيلي في الكنيست حين قالت: «لا ينبغي منح هؤلاء اللاجئين المساعدات إلاّ بشرط أن يوقعوا وثيقة تتنصل من حقهم في العودة»[٢٢].

أما على أرض الواقع، فهُناك سيناريو آخر يتحدث عنه الفلسطينيون أنفسهم؛ فبغض النظر عن عجز الأونروا عن تحويل الرواتب كاملةً لموظفيها، وقصف مدارسها ومنشآتها واستهداف العاملين فيها، إلا أنها ما زالت حتى اللحظة المنظمة الوحيدة الفاعلة في الميدان.

وقد تمثل ذلك في استئنافها بعض أنشطة التعليم في قطاع غزة، وتوفيرها الخدمات النفسية والاجتماعية وتعليم القراءة والكتابة والحساب الأساسي، وتعاونها مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لتطعيم أكثر من 500 ألف طفل ضد شلل الأطفال.

ومع ذلك يعترف مدراء قسم التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن التشريعات الإسرائيلية الأخيرة ستكون كارثية بالنسبة للفلسطينيين، وأنه إذا ما تمت الموافقة عليها فستخالف ميثاق الأمم المتحدة والتزامات «إسرائيل» تجاه القانون الدولي[٢٣].

في ضوء ما سبق، لا يبدو المستقبل مشرقاً بالنسبة للأونروا أو للاجئين الفلسطينيين، وأمام حرب مسعورة وتسارع الإجراءات الإسرائيلية لإنهاء وجودها، في فلسطين على الأقل، وتدمير جميع مقارها واعتقال موظفيها المحليين وطرد موظفيها المدنيين، ومنع مفوضها من دخول الأراضي الفلسطينية ومصادرة مقرها الرئيسي تمهيداً لبناء مستوطنة مكانه، ورفض حضورها أياً من اللقاءات الرسمية الخاصة بتوزيع المساعدات بين الفلسطينيين، فإن عودتها إلى موقعها الأول بحاجة إلى تسوية سياسية أكثر منها إلى قرارٍ أممي. وتبقى احتمالات إخراجها من الأراضي الفلسطينية أقوى من احتمال تفكيكها ككيانٍ أممي.

---

٢٢ مرجع سبق ذكره: حمدان، آيات. «الحرب على الأونروا ومحاولات إنهاء قضية اللاجئين.» مجلة الدراسات الفلسطينية، ورقة سياسات، 2024. https://doi.org/10.2h/ae.

٢٣ هويدي، علي. «إسرائيل تنظف ساحة الجريمة.. ما وراء حظر الأونروا.» الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين، 2 نوفمبر 2024.

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يظهر اتساع أثر الإجراءات الإسرائيلية بحق الأونروا بعد الانتهاء من شرعنتها قانونياً من قبل الكنيست الإسرائيلي، وفي مواجهة الإدارة الأمريكية التي لا تُخفي رغبتها في إنهاء الأونروا والقضية الفلسطينية بشكل نهائي. وفي ظل محدودية الخيارات أمام حدة الهجمة الإسرائيلية، يبدو من المهم رفع مستوى التعاون الدولي وتقديم الدعم المالي للأونروا لضمان استمرار خدماتها الأساسية. كما أن الأزمة الحالية كشفت أهمية تنظيم المصادر المالية للوكالة وتنويعها، واعتماد نظام دائم لا يترك للمانحين مجالاً للتلاعب ولا الاشتراط خلال عملية التمويل.

ومن الأهمية بمكان أن تسعى الوكالة لتنظيم حملات دبلوماسية دولية لتعزيز الوعي العالمي بأهميتها، وتحفيز الدول والحكومات على دعمها، ونفي الاتهامات الإسرائيلية بحقها وبحق موظفيها، دون أن يمس ذلك بشرعية المقاومة الفلسطينية، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

ويمكن في السياق نفسه تأسيس حملة دولية تدعو الأمين العام إلى بلورة قرار يصدر عن الجمعية العامة لإنشاء صندوق تمويل دائم للأونروا يضمن أمنها المالي، خاصة في الطوارئ، من دون أن ينفي ذلك أهمية مقاضاة الاحتلال على خلفية انتهاكاته لمواثيق الأمم المتحدة وفي استهدافه المرافق والمنشآت المدنية، وموظفي الوكالة والفئات المحمية من السكان.